



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة

(الربع الرابع 2022)

فبراير 2023

## مقدمة

كجزء من التزامه بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحرص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على العمل بهمة للمحافظة على نظام مالي مستقر وفعال من خلال تقديم خدمات مصرفية مركزية كفؤة وفعالة. ويعدّ تقرير التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة واحداً من وسائل عديدة يسعى المصرف المركزي من خلالها إلى إبقاء الشركاء الرئيسيين على علم واطلاع.

ويُنَاقش هذا التقرير الأنشطة النقدية والمصرفية، بالإضافة إلى التطورات في الأسواق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الرابع من سنة 2022. كما يستعرض التقرير نسب التغير السنوي خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2021 إلى ديسمبر 2022.

## التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن1)، والذي يتكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المُصدّر - النقد لدى البنوك) مضافاً إليه الودائع النقدية بنسبة 2.0% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الرابع من سنة 2022.

على أساس سنوي، سجّل المجمال النقدي (ن1) ارتفاعاً بنسبة 5.1% (على أساس سنوي) ليصل إلى 737.4 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2022.

ارتفع عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية ولأجل للمقيمين بالدرهم + ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) بنسبة 3.5% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الرابع من سنة 2022.

وعلى أساس سنوي، سجل عرض النقد (ن2) ارتفاعاً بنسبة 9.0% (على أساس سنوي) ليبلغ 1,703.0 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2022.

كما ارتفع عرض النقد (ن3) الذي يحتوي على (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 2.5% (على أساس ربع سنوي) في نهاية الربع الرابع من سنة 2022.

وعلى أساس سنوي، ارتفع عرض النقد (ن3) بنسبة 13.1% (على أساس سنوي) ليبلغ 2,100.1 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2022.

الجدول 1: التطورات النقدية في الدولة (المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)											
2022						2021					
الربع الرابع*		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع			
التغير (%)		المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	
الربع سنوي	السنوي										
%5.1	%2.0	737.4	%0.4-	723.0	%0.3-	726.2	%3.7	728.2	%5.0	701.9	عرض النقد (ن1)
%9.0	%3.5	1,703.0	%1.4	1,645.6	%1.8	1,622.2	%1.9	1,593.4	%5.2	1,563.1	عرض النقد (ن2)
%13.1	%2.5	2,100.1	%5.6	2,048.1	%2.9	1,939.9	%1.5	1,885.3	%3.9	1,856.7	عرض النقد (ن3)

**المصدر:** البيانات الواردة من البنوك العاملة في الدولة

ن<sub>1</sub> = النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد لدى البنوك) + الودائع النقدية

ن<sub>2</sub> = ن<sub>1</sub> + الودائع شبه النقدية

ن<sub>3</sub> = ن<sub>2</sub> + الودائع الحكومية

\* أرقام أولية قابلة للتعديل

تطورات القطاع المصرفي

## 1- البنوك العاملة في الدولة

في نهاية الربع الرابع من سنة 2022، انخفض عدد البنوك المحلية إلى 22 بنكاً. وانخفض عدد فروع هذه البنوك المحلية إلى 498 فرعاً في نهاية شهر ديسمبر 2022. وارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك إلى 45 وحدة في نهاية الربع الرابع من سنة 2022، كما ظلّ عدد مكاتب الصرف ثابتاً عند 21 مكتباً في نهاية شهر ديسمبر 2022.

ظلّ عدد بنوك دول مجلس التعاون الخليجي ثابتاً في نهاية الربع الرابع من سنة 2022 عند 6 بنوك، وبنك أعمال واحد في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ظلّ عدد فروع هذه البنوك ثابتاً عند 6 فروع في نهاية شهر ديسمبر 2022. وارتفع عدد البنوك الأجنبية الأخرى إلى 22 بنكاً و67 فرعاً. وانخفض عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية لهذه البنوك إلى 21 وحدة في نهاية الربع الرابع من سنة 2022. وبقي عدد مكاتب الصرف لهذه البنوك ثابتاً عند مكتب واحد خلال الربع الرابع من سنة 2022.

أدت التطورات التكنولوجية والهيكلية في القطاع المالي بدولة الإمارات إلى زيادة إمكانية الوصول إلى تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وسهولة استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) على مدى السنوات العديدة الماضية، كما تستمر هذه التحسينات في تحقيق النتائج المنتظرة من خلال تعزيز سلاسة عمليات النظام المصرفي.

في نهاية الربع الرابع من سنة 2022 كان عدد المنشآت المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي، أي بنوك الأعمال، ومكاتب التمثيل، وشركات التمويل، ومحلات الصرافة ومكاتب الوساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدي، قد بلغ 11 و72 و16 و86 و3 على التوالي.

وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الدولة 4,426 جهازاً في نهاية شهر ديسمبر 2022.

الجدول 2: البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصراف الآلي								
2022 – 2020								
2022			2021			2020		
ديسمبر*	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر
<b>البنوك المحلية</b>								
22	23	23	22	22	21	21	21	21
498	506	508	511	513	521	522	534	541
45	44	43	42	41	42	40	35	34
21	21	21	20	20	20	22	22	23
<b>بنوك دول مجلس التعاون (باستثناء بنوك الأعمال)</b>								
6	6	6	6	6	6	6	6	6
6	6	6	6	6	6	6	5	5
<b>بنوك أجنبية أخرى</b>								
22	21	21	21	21	21	21	21	21
67	68	68	68	68	68	68	68	68
21	22	21	21	21	21	22	23	23
1	1	1	1	1	1	1	1	1
<b>بنوك الأعمال</b>								
1	1	1	1	1	1	1	1	1
72	73	76	77	78	81	83	83	86
16	18	19	19	19	19	21	21	22
86	86	86	87	89	89	93	94	97
<b>مكاتب الوساطة في تداول العملات وعمليات السوق النقدية</b>								
3	3	4	6	10	10	10	11	11
<b>أجهزة الصراف الآلي في الدولة</b>								
4,426	4,376	4,389	4,400	4,396	4,345	4,311	4,343	4,422

المصدر: سجلات دائرة الرقابة على البنوك ومقسم الإمارات الإلكتروني  
\* أرقام أولية قابلة للتعديل

## 2- الأصول والقروض المصرفية

في نهاية الربع الرابع من سنة 2022، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 2.4% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 3,669.7 مليار درهم. وخلال الفترة بين شهر ديسمبر 2021 وشهر ديسمبر 2022، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 10.5% (على أساس سنوي). وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 0.4% (على أساس ربع سنوي)، ليصل إلى 1,881.1 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2022. وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 4.9%.

## 3- ودائع العملاء

في نهاية شهر ديسمبر 2022، ارتفع إجمالي ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك العاملة بالدولة بنسبة 1.6% (على أساس ربع سنوي) وبنسبة 11.3% (على أساس سنوي) ليصل إلى 2,222.1 مليار درهم. وارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 2.6% (على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 2,009.1 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2022. وانخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 6.8% (على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 213.0 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2022. وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 13.8%، بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 7.8%.

## 4- رأس المال والاحتياطيات

تقيس نسب كفاية رأس المال مقدار رأس مال البنك المعير عنه كنسبة مئوية من التعرضات المرجحة بالمخاطر. وتُوفّر نسبة كفاية رأس المال العالية الحماية للمودعين، وتُعزز استقرار وكفاءة النظام المالي للاقتصاد. واعتباراً من شهر ديسمبر 2017، اتبعت البنوك في دولة الإمارات مبادئ بازل 3 لاحتساب نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع الأنظمة والمعايير الصادرة عن المصرف المركزي.

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة بالدولة بنسبة 4.0% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 429.7 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2022. وفي نهاية الربع الرابع من سنة 2022، بلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 17.3% مما يعني أنها لا تزال أعلى بكثير من نسبة كفاية رأس المال البالغة 13.0%، والتي تشمل مصدات الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% ونسبة 8.5% - الشق الأول من رأس المال، وذلك كما هو منصوص عليه في أنظمة المصرف المركزي امتثالاً لإرشادات بازل 3.

الجدول 3: المؤشرات المصرفية (في نهاية الفترة، المبلغ بالمليار درهم، ما لم يذكر خلافه)											
% للتغير السنوي	2022						2021				
	التغير ربع السنوي (%)	ديسمبر*	التغير ربع السنوي (%)	سبتمبر*	التغير ربع السنوي (%)	يونيو	التغير ربع السنوي (%)	مارس	التغير ربع السنوي (%)	ديسمبر	
%10.5	%2.4	3,669.7	%3.9	3,583.0	%3.4	3,449.2	%0.4	3,336.4	%2.3	3,321.5	إجمالي الأصول
%0.0	%13.0	164.7	%3.4-	145.7	%7.6-	150.9	%0.8-	163.4	%0.5	164.7	استثمارات البنوك في الأدوات النقدية وفي شهادات الإيداع الإسلامية
%6.9	%107.5	52.5	%35.1-	25.3	%12.9-	39.0	8.8%-	44.8	%10.9-	49.1	منها: شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
%4.9	%0.4	1881.1	%0.4	1,873.4	%1.9	1,866.1	%2.1	1,831.9	%1.0	1,794.0	إجمالي الائتمان المصرفي <sup>(1)</sup>
%7.8	%1.7	374.8	%2.0	368.6	%1.2	361.2	%2.6	356.8	%1.1	347.6	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
%11.3	%1.6	2222.1	%4.5	2,186.9	%4.3	2,091.9	%0.5	2,006.2	%2.8	1,996.5	إجمالي الودائع <sup>(2)</sup>
%6.8	%4.0	429.7	%3.5	413.3	%1.0	399.3	%1.7-	395.5	%2.2	402.5	رأس المال والاحتياطيات <sup>(3)</sup>
%0.6	%1.1-	%17.3	%3.6	%17.5	%1.2-	%16.9	%0.6-	%17.1	%2.8-	%17.2	نسبة كفاية رأس المال <sup>(4)</sup>
%0.0	%1.2-	%16.1	%3.2	%16.3	%1.3-	%15.8	%0.6-	%16.0	%2.4-	%16.1	نسبة ملاءة الشق الأول
%1.4	%0.7-	%14.4	%3.6	%14.5	%1.4-	%14.0	%0.0	%14.2	%3.4-	%14.2	نسبة حقوق الملكية العادية - الشق I

(1) يتضمن الإقراض للمقيمين وغير المقيمين: القروض للمؤسسات المالية غير المصرفية وكمبيالات تجارية مخصصة والقروض والسلفيات للحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والأفراد بالعملة المحلية والأجنبية صافي الودائع بين البنوك والشيكات المصرفية، لكن يتضمن الدفعات التجارية المسبقة

(2) لا تشمل القروض/الودائع الثانوية لكنها تتضمن أرباح السنة الحالية.

(3) تم احتساب إجمالي كفاية رأس المال، نسبة الشق الأول وحقوق الملكية العادية - الشق-1 للفترة من ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 3 والصادرة عن المصرف المركزي بموجب التعميم

(4) 2017/52، بينما تم احتساب نسبة كفاية رأس المال للفترة السابقة حتى ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 2.

\* أرقام أولية قابلة للتعديل

## 5- الأصول الأجنبية للمصرف المركزي

في نهاية الربع الرابع من سنة 2022، ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 16.4% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 493.9 مليار درهم، ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاعات ربع سنوية في أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك في الخارج بنسبة 30.1% (زيادة ربع سنوية قدرها 72.7 مليار درهم) وفي الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 12.3% (ارتفاع ربع سنوي قدره 14.8 مليار درهم) ليطغى على الانخفاض في الأصول الأجنبية الأخرى للمصرف المركزي بنسبة 28.2% (انخفاض ربع سنوي قدره 17.9 مليار درهم).  
وخلال الفترة من شهر ديسمبر 2021 إلى شهر ديسمبر 2022، ارتفعت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 5.9% (على أساس سنوي).

## 6- القيم في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي

ارتفع المتوسط الربع سنوي للمؤشر العام لأسعار الأسهم لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.4%، (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الرابع من سنة 2022. وارتفع المتوسط الربع سنوي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 470.0 مليار درهم ليصل إلى 2,574.1 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2022. وارتفعت قيمة التداول الربع سنوية بنسبة 5.2% (على أساس ربع سنوي) في الربع الرابع من سنة 2022 لتصل إلى 92.6 مليار درهم.  
وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 40.5%.

انخفض المتوسط الربع السنوي للمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 1.3% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الرابع من سنة 2022، وارتفع المتوسط الربع السنوي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 10.7 مليار درهم ليصل إلى 577.6 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2022. وارتفعت قيمة التداول الربع سنوية بنسبة 2.9% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الرابع من سنة 2022 لتصل إلى 20.4 مليار درهم.  
وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 20.9%.



الجدول 4: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية												
2022				2021				2020				
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
89	86	86	83	82	80	76	74	73	69	69	69	عدد الشركات المدرجة
10,391.9	9,762.9	9,968.4	9,324.1	8,300.0	7,567.2	6,480.3	5,723.2	4,890.1	4,447.4	4,219.3	4,597.4	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
%6.4	%2.1-	%6.9	%12.3	%9.7	%16.8	%13.2	%17.0	%10.0	%5.4	%8.2-	%9.3-	التغير الربع سنوي (%)
%40.5	%51.5	%63.2	%64.3	%54.6	%34.5	%13.0	%3.3-	%11.1-	%9.3-	%4.4-	%2.3	التغير السنوي (%)
2,574.1	2,104.1	1,963.4	1,753.6	1,572.0	1,368.8	1,002.0	826.7	725.7	672.7	483.9	497.5	القيمة السوقية (مليار درهم) **
92.6	88.0	98.8	100.9	118.2	86.0	87.7	50.3	28.8	17.0	9.5	10.1	قيمة التداول الربع سنوية (مليار درهم)

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

الجدول 5: مؤشر سوق دبي المالي												
2022				2021				2020				
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
67	65	63	62	62	64	64	64	65	65	67	66	عدد الشركات المدرجة*
3,330.6	3,373.4	3,430.1	3,361.4	3,044.3	2,792.3	2,737.8	2,585.3	2,366.5	2,189.9	1,975.6	2,383.9	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
%1.3-	%1.7-	%2.0	%10.4	%9.0	%2.0	%5.9	%9.2	%8.1	%10.8	%17.1-	%12.7-	التغير الربع سنوي (%)
%20.9	%26.0	%27.8	%30.9	%25.2	%13.0	%0.3-	%14.1-	%17.8-	%13.9-	%8.5-	%4.4-	التغير السنوي (%)
577.6	566.9	554.2	421.6	399.2	387.1	379.0	353.9	328.7	307.6	289.2	338.9	القيمة السوقية (مليار درهم) **
20.4	19.8	26.6	22.8	32.2	9.8	13.0	15.4	14.7	19.3	16.9	14.2	قيمة التداول الربع سنوية (مليار درهم)

\* تشمل الشركات الأجنبية  
المصدر: سوق دبي المالي\*\* يتم قياس مؤشر سعر السهم الربع سنوي والقيمة السوقية الربع سنوية كمتوسط ربع سنوي للملاحظات الشهرية  
\*\*\* يتم قياس التغير السنوي لمؤشرات أسعار الأسهم كمتوسط سنوي للملاحظات الشهرية.